أثر التحفيز الجبائي على الاستثمار والتشغيل على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

(دراسة مقارنة بين ولايتي البويرة وبومرداس)

أ/ بودالي محمد م ج تندوف

د/ بن حميدة هشام ج بومرداس

الملخص

إن توفير الشغل من الاهتمامات الكبرى لأية دولة، ومن أجل توفيره سطرت الجزائر برامج متعددة ومتنوعة للتخفيف من حدته، ومن بين الحلول الاقتصادية المطروحة ضمن السياسة الاقتصادية، التحفيز الجبائي الموجه والهادف لتشجيع التشغيل وخلق الاستثمارات والمحافظة على نشاطها.

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز مكانة التحفيز الجبائي ضمن برامج الإصلاح الجبائي في الجزائر وأثره على الاستثمار والتشغيل، وسوف نعمد في هذه الدراسة الى إجراء مقارنة بين المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تنشط في ولايتي البويرة وبومرداس، حيث استفادة هذه المؤسسات من جملة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، ما شجع كثيراً منها على التوسع في استثماراتها وإنشاء مشاريع جديدة بالإضافة الى توفير مناصب عدد أكبر من مناصب الشغل.

الكلمات الدالة: التحفيز الجبائي ; الإعفاء الجبائي ; الاستثمار ; التشغيل ; الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ;

Summary:

The supply of labor is the major concern of any State, and to combat unemployment, Algeria has planned several programs including tax incentives, among the solutions in economic policy, aimed to encourage the creation of investment and the conservation of the activity.

The public authorities adopt incentive measures in favor of small business, artisans and eligible persons to CNAC, ANSEJ, ANGEM and ANDI devices, Policy initiative in favor of investment is continued towards SMEs and that, through the renewal of exemption periods in favor of these enterprises.

In this research we will clarify the measures and process adopted by public authorities within the framework of tax reform to stimulate SMEs, in order to achieve economic development and reduce the unemployment, through a comparison between the eligible enterprises to ANDI device in two wilayas, Bouira and Boumerdes.

Key-Words: Fiscal stimulation; Fiscal exemption;Investment, employment; National Agency for Investment Development.

مقدمة

لقد أجبرت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986، السلطات على إعادة النظر في النظام الاقتصادي المطبق، كما تأكد فشل النظام الاشتراكي الذي تبنته الجزائر لقرابة ثلاثين عاما دون أن يحقق الهدف المنشود و المتمثل في التحرر من قيود الريع النفطي الذي لازم الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، فقامت الجزائر بوضع برنامج لإصلاح اقتصادي شامل مس جميع جوانب الاقتصاد، وقد بدأ هذا بإرساء قواعد اقتصاد السوق من خلال تحرير التجارة الداخلية والخارجية، وتم إعداد قوانين جديدة بغية نقل الاقتصاد الجزائري و بخطى متسارعة نحو اقتصاد تحكمه أليات السوق الحرة.

من أجل تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي والإسراع في الدخول للنظام الاقتصادي الجديد، تبنت السلطات جملة من الإجراءات كما سنت مجموعة من القوانين تهدف الى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وتعمل على تقديم مساعدات للمستثمرين الأجانب والمحليين، وفي هذا الإطار تم إنشاء هيئات بغرض مرافقة وترقية الاستثمار المحلي على غرار الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمار، المجلس الوطني لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ولم تتوقف الدولة عند هذا الحد بل أرفقت هذه المشاريع بمزايا جبائية حيث تبنت الدولة إصلاح النظام الجبائي الجزائري والذي جاء بجملة

من التحفيزات الجبائية من خلال قوانين المالية المتعاقبة، والتي كان من أولوياتها مساعدة المستثمرين في كل قطاعات النشاط، من أجل الرفع من معدلات النمو خارج قطاع المحروقات وتخفيض معدلات البطالة.

وسوف نقوم من خلال هذه الورقة البحثية بإجراء مقارنة بين المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و التي استفادت من التحفيز الجبائي على مستوى ولايتي البويرة وبومرداس.

إشكالية البحث

سوف نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على السؤال الجوهري الآتي:

هل ساهمت المزايا الجبائية التي منحتها السلطات للمؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في زيادة الاستثمار المحلي ؟ وإلى أي مدى ساهمت في التشغيل على مستوى ولايتي البويرة وبومرداس؟

الأسئلة الفرعية

من أجل الإجابة على إشكالية البحث نقوم بصياغة الأسئلة الفرعية الأتية:

- ماهي أهم المزايا الجبائية التي منحتها السلطات للمشاريع الاستثمارية التي تم انشاؤها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؟

- ماهي القطاعات من النشاط التي استأثرت على قدر أكبر من المشاريع الاستثمارية على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في كل من ولايتي البويرة و بومرداس؟

- ماهي القطاعات من النشاط التي تساهم بشكل أحسن في التشغيل على مستوى الولايتين؟

فرضيات البحث

بهدف الإجابة على الاشكالية العامة والأسئلة الفرعية نقوم بصياغة فرضيات البحث كما يلي:

- بالإضافة إلى التسهيلات المالية التي تتحصل عليها المشاريع المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقوم الدولة بإرفاق هذه المشاريع بحزمة من التخفيضات والإعفاءات الضريبية في مرحلة إنجاز المشروع الاستثماري وأثناء فترة الاستغلال.

- يعتبر قطاع الأشغال العمومية من بين أكثر القطاعات التي استأثرت بأكبر عدد من المشاريع الاستثمارية التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى ولاية بومرداس، بينما يعد قطاع النقل القطاع الأكثر استفادة من المشاريع التي قدمتها الوكالة على مستوى ولاية البويرة.

- يعد قطاع السياحة أكثر القطاعات احتمالا لتكوين مناصب شغل على مستوى ولاية بومرداس، في حين فإن قطاع الصناعة هو القطاع الأكثر احتمالا لتكوين مناصب شغل على مستوى ولاية البويرة؟

1.الاستثمار والتحفيز الجبائي في الجزائر

لاشك أن الدافع الأول والأخير للاستثمار بالنسبة للمؤسسات هو تحقيق أرباحا، فيلجأ المستثمر الى استخدام امواله وجهده وكذا وقته من أجل تحقيق هذه الأرباح، أما بالنسبة للدولة فإن الاستثمار يهدف إلى رفع معدلات النمو، تخفيض معدلات البطالة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، لكن الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف ليس بالأمر الهين، إذ يحتاج هذا إلى توفر أموال وأدوات وكذا حزمة من القوانين المنظمة لهذا الاستثمار من أجل أن يحقق الأهداف المرجوة منه، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار وبعدها نعرض مختلف الإجراءات والتدابير التي اتخذتها السلطات الاقتصادية للبلد من أجل دفع الاستثمار المنتج.

1.1.مفهوم الاستثمار

الاستثمار هو تكوين وتراكم رأس المال واستخدامه من أجل الحصول على الربح على المدى القصير أو الطويل بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل إنشاء نشاط إنتاجي أو توسيعه، حيازة ملكية عقارية او إصدار أسهم وشرائها من أخرين[1].

ويمكن تعريف الاستثمار كما يلي " هو قيمة ثابتة مادية أو معنوية تكتسبها أو تنشؤها المؤسسة ليس لغرض البيع أو التحويل، وإنما بغرض الاستعمال المباشر أو غير المباشر في العملية الإنتاجية، التجارية و الخدمية"[2]، ويقصد بالاستثمار كذلك، استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمعدات والمواد الأولية والعقارات والمباني وتجهيزات الإنتاج، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات.[3]

2.1.قوانين الاستثمار في الجزائر

من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني غداة الاستقلال كان لزاما على الدولة الجزائرية العمل على توفير العوامل الكفيلة بتحقيقه، لذلك قامت بسن أول قانون للاستثمار سنة 1963، حيث رخص هذا القانون عمليات التبادل مع الخارج في مجال الاستثمار الأجنبي، كما أعطى ضمانات للمستثمرين الأجانب والتي تتمثل أساسا في حرية التنقل والإقامة بالنسبة للمستخدمين ومسيري هذه المؤسسات، المساوات أمام القانون لاسيما في الضرائب والرسوم، ثم تلاه قانون 284/66 المؤرخ في1966/09/15 والذي جاء لاستدراك النقائص الموجودة في قانون 1963، ثم قانون 11/82 الذي حسن من مناخ الاستثمار الوطني الخاص[4]، ليأتي بعده القانون13/86 ليعدل القانون السابق[5]، وهو القانون الذي جاء لتنظيم تسيير المؤسسات العمومية والنظام المصرفي المالي والجبائي، ثم تلته قوانين أخرى 25/88 و01/88 والمتضمن تقديم مساعدات وإعانات مالية وتسهيلات لتنشيط الاستثمار الوطني.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر مطلع التسعينيات من أجل الإسراع للدخول في اقتصاد السوق، حركت الألة القانونية الخاصة بالاستثمار الخاص من خلال قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990، والذي جاء من أجل جعل للنظام الجبائي مكانة كمحرك رئيسي للاقتصاد، حيث استعاد البنك المركزي مكانته على قمة هرم النظام المصرفي، كما أعطى هذا القانون للبنك المركزي أكثر استقلالية في تسيير السياسة النقدية، وفي إطار قانون النقد والقرض لم تصبح الخزينة العمومية حرة في اللجوء لعملية الإقراض من البنك المركزي[6]، وفي 05 أكتوبر 1993 أقرت الحكومة قانونا أخرا يهدف الى ترقية الاستثمار من خلال المرسوم التشريعي

12/93 والذي فسح مجال الشراكة بين رأس المال الوطني و الأجنبي، كما كان يهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة لتسهيل انتقال رؤوس الأموال و إعطاء ضمانات وتحفيزات لتشجيع الاستثمار، حيث تم إنشاء وكالة تسهر على متابعة الاستثمار أطلق عليها اسم الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار، ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار وزيادة المزايا والتحفيزات والضمانات تم إصدار الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومن أهم المبادئ التي جاء بها هذا الأمر نذكر:

حرية الاستثمار: لقد نص الأمر 03/01 في مادته الرابعة على مبدأ حرية الاستثمار والتي جاءت موافقة للمادة183 من قانون النقد والقرض، حيث أعطى هذا القانون حرية للمبادرات الاقتصادية.

ضمان تحويل رؤوس الأموال: أعطى الأمر 03/01 المعدل والمتمم، للمستثمر الأجنبي حق تحويل رؤوس الأموال من الأرباح المحققة في استثماراته بالجزائر، حيث تستفيد الاستثمارات المنجزة من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل او التصفية حتى وان كان المبلغ المحول يفوق المبلغ المستثمر في البداية[7].

3.1. المجلس الوطني للاستثمار

تم إنشاؤه بموجب الأمر03/01 حيث يسهر على ما يلي[8]:

- اقتراح استراتيجية لتطوير الاستثمار؛

- اقتراح تدابير تحفيزية تساير الأوضاع الاقتصادية؛

- الفصل في المزايا الممنوحة في إطار الأمر03/01؛

- اقتراح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ودعم الاستثمار وتشجيعه؛

- يعمل على استحداث مؤسسات وأدوات مالية لتمويل وتطوير الاستثمار.

4.1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، ولقد تم إنشاؤها حسب نص المادة 06 من الأمر03/01، وحسب نص المواد 03 و 04 من المرسوم التنفيذي 282/01 فان مهام هذه الوكالة تتمثل فيما يلي[9]:

- تتولى ترقية الاستثمارات ومتابعتها و تطويرها؛

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين ومساعدتهم؛

- تسهيل الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع بواسطة الشباك اللامركزي الوحيد؛

- منح امتيازات وتحفيزات مرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛

- التأكد من احترام المستثمر خلال مرحلة الإعفاء لكل الالتزامات المتعهد بها؛

- تسيير صندوق دعم الاستثمار المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر 03/01؛

- تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار والمنصوص عليها بموجب أحكام المادتين 23 و24 من الأمر رقم 03/01؛

- تحديد العراقيل و الضغوطات التي تعيق إنجاز الاستثمار.

ويظهر الجدول الموالي تطور مبالغ الاستثمارات في الجزائر على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الجدول رقم (1): تطور مبالغ الاستثمارات في الجزائر من 2005 إلى 2014 على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الوحدة مليون دج

السنوات	مبالغ الاستثمارات	نسبة التطور
2005	198.839	-
2006	486.035	1,44
2007	664.782	0,37
2008	1327. 946	1,00
2009	439.577	-0,67
2010	379.834	-0,14
2011	1331. 711	2,51
2012	754.025	-0,43
2013	1861.048	1,47
2014	2192.530	0,18

المصدر: **http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2013**

شكل رقم(1) تمثيل بياني تطور مبالغ الاستثمارات في الجزائر من 2005 إلى 2014 على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

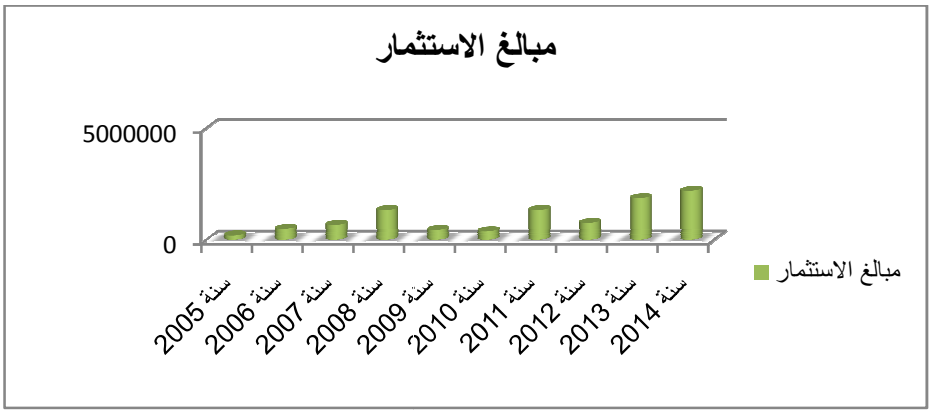

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الجدول رقم01

يبين الشكل أعلاه تطور مبالغ الاستثمارات المحققة بالجزائر من سنة 2005 إلى سنة 2014، حيث عرف حجم الاستثمار ارتفاعا متواصلا ابتداء من عام 2005 إلى غاية 2008، حيث ارتفع المبلغ الاجمالي للاستثمارات من 1998,839 مليون دج إلى 1327،946 سنة 2008، ثم عرفت هذه المبالغ انخفاضا في سنتي 2009 و2010 لتعاود الارتفاع مجددا في سنة 2011 لتسجل 1331،711 مليونا وتنخفض من جديد سنة 2012، ولتعاود الارتفاع مسجلة 1861،048 مليونا في عام 2013 ثم 2192،530 في عام 2014.

إذا عدنا إلى الجدول أعلاه نلاحض أن سنوات 2009، 2010و 2012 هي السنوات التي سجلت نسبة سالبة أي السنوات التي انخفضت فيها مبالغ الاستثمارات مقارنة بالسنوات التي سبقتها.

و يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى ما يلي:

-في سنة 2010سنت الحكومة قوانين جبائية جديدة تسهل من عملية توقيف ملف النشاط على مستوى إدارة الضرائب، حيث أصبح المستثمر قادرا على توقيف أو تغيير نشاطه دون أن يطالب بدفع الديون الجبائية للسنوات السابقة، فلجأ الكثير من المستثمرين الذين يعانون من صعوبات مالية أو الذين يريدون تغيير نشاطاتهم إلى توقيف ملفاتهم التجارية وهذا أدى إلى انخفاض حجم الاستثمار؛

-ارتفاع حجم الاستثمار من جديد في سنة 2011 راجع إلى التسهيلات الكبيرة التي قدمتها الدولة للمستثمرين، حيث عرفت هذه الفترة تغير الخريطة الجيوسياسية للوطن العربي و التي أفرزت صراعات سياسية واجتماعية فيما يعرف بالربيع العربي، فلجأت الدولة من أجل شراء السلم الاجتماعي إلى الاهتمام بالشباب المستثمر وقدمت تسهيلات أدت إلى ارتفاع حجم الاستثمار؛

- إن التسهيلات المالية و الجبائية أدت إلى تحول الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في إطار هيئات دعم وتشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، فلجأ الشباب المستثمر لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى

باقي الهيئات التي كانت تمنح مزايا مالية وتحفيزات جبائية وتسهيلات كبيرة، مما أدى إلى إنخفاض مبالغ الاستثمار في سنة 2012؛

- لقد كانت سنتي 2013 و 2014 السنوات التي سجلت حجم كبير من الاستثمارات، وهذا راجع إلى أن الكثير من المؤسسات لجأت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل توسيع نشاطاتها طمعا في مزايا جبائية إضافية.

4.1.التحفيزات الجبائية ودورها في تطوير الاستثمار

يمكن استخدام الضرائب كأداة لتوجيه المؤسسة على اختيار الاستثمارات، وفي هذا الإطار يمكن إدراج استثمارين أساسيين، يتمثل الأول في **الاستثمارات الكمالية** والثاني في **استثمارات المخاطرة والتجديد،** فبالنسبة للاستثمارات الكمالية قد تشجع الضرائب في بعض الأحيان المؤسسة على استثمارات قد تكون في معظمها غير مربحة وذلك من خلال إعطاء امتيازات ضريبية هامة كالإعفاءات والتخفيضات الضريبية، بالإضافة إلى ذلك قد تتحمل الدولة الجزء الأكبر من تكاليف الاستثمار، أما بالنسبة لاستثمارات المخاطرة والتجديد، فالضرائب يمكن أن تحد المؤسسة من هذه الاستثمارات وخاصة الضرائب التصاعدية على الأرباح التي تؤدي إلى تخفيض أرباح المؤسسة، ومن ثمة فإنها لا تشجعها على الاستثمار لأن المستثمر يسعى دوما إلى تحقيق أكبر عائد ممكن مع تحمل أقل درجة ممكنة من المخاطرة.

إن ارتباط التحفيزات الجبائية بالاستثمار يعطيها دورا فعالا في الفضاء الاقتصادي وتعد الركيزة الأساسية لأي دولة، وذلك لما توفره من موارد مالية، كما تعد اليوم الوسيلة المفضلة في السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومات المختلفة حيث تعتبر الموجه للقرارات الاقتصادية، وبالأخص في مجال الاستثمار، وبالرغم من وجود العديد من العناصر، إلا أن التحفيزات الجبائية تبقى العنصر الأهم في تطوير مختلف الاستثمارات من خلال ما تقدمه من تسهيلات، من شأنها أن تشجع المستثمرين على الاستثمار في المشاريع التي يرغبون فيها.

كما تتخلى الدولة أو تضحي بجزء من إيراداتها الجبائية التي تمول الخزينة، ونجد في بعض الكتب تسمية الإعفاء الضريبي بالإجازة الضريبية،

حيث أن أغلب الدول النامية تلجأ إلى إعفاء أرباح المؤسسات من الضرائب لتشجيع الاستثمار لعدد من السنوات من بدء حياة المشروع، أي أن المستثمر يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع المصالح الضريبية.[10]

5.1.الاستثمارات المعنية بالتحفيز الجبائي حسب قوانين تطوير الاستثمار في الجزائر

لقد حدد الأمر 03/01 الؤرخ في 20 أوت 2001 الاستثمارات المعنية بالتحفيز في إطار تطوير الاستثمار فيما يلي:

- النشاطات الانتاجية والخدماتية التي لم ترد في قائمة النشاطات التي تم إقصاؤها من التحفيز ضمن نفس الأمر.

- الاستثمارات التي تم إنشاؤها في أحد الأشكال الأتية:

أ- **استثمارات الإنشاء:** تتمثل هذه الاستثمارات في إنشاء مؤسسات أو استثمارات جديدة لم تكن موجودة، ولا تدخل في هذه الدائرة، الاستثمارات التي تم تغيير طبيعتها القانونية دون استحداث نشاط جديد مثل تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة ذات أسهم مثلا. وإنما كل نشاط جديد من شأنه الزيادة في تراكم رأس المال الوطني. وتحدد التعليمة الوزارية رقم 178 المؤرخة في 26 مارس 2003 كيفية تطبيق التحفيزات على مختلف الاستثمارات.

ب- إستثمارات التوسيع: تستفيد النشاطات التي تم توسيعها، أي الزيادة في الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، من التحفيزات الجبائية المنصوص عليها في الأمر 03/01، شريطة أن يكون هذا التوسيع حقيقي ولا يمكن أن يكون في أي حال من الأحوال عبارة عن تجديد لرأس المال الثابت، أي تجديد أو تعويض التجهيزات التي تحوز عليها المؤسسة.

ج- إستثمارات إعادة التأهيل: يأخذ استثمار إعادة التأهيل أحد الأشكال الأتية:

-تعويض أو تجديد التجهيزات الإنتاجية التي تحوز عليها المؤسسة أو تطويرها من الناحية التكنولوجية؛

- شراء تجهيزات وتقنيات جديدة متطورة بهدف رفع الإنتاجية؛

- إحياء نشاط أو عدة نشاطات قائمة و أيله للزوال.

د- إستثمارات إعادة الهيكلة: تتمثل إعادة الهيكلة في خلق نشاطات جديدة من خلال دمج نشاطين أو أكثر، أو من خلال تقسيم نشاط معين إلى عدة نشاطات أخرى.[1]

6.1.التحفيزات الجبائية ودورها في تحقيق التشغيل

تعاني الدول المتخلفة والدول المتقدمة على حد سواء من مشكل البطالة، حيث يتمثل مشكل التشغيل في البلدان المتقدمة في استعمال التكنولوجيا والإعلام الألي، مما قلص من فرص تكوين مناصب عمل جديدة. أما فيما يخص البلدان النامية، فان مشكل البطالة مرتبط الى حد كبير بنقص الاستثمارات الإنتاجية التي من شأنها توفير مناصب عمل وتشغيل اليد العاملة، ومن الحلول التي تبنتها العديد من الدول، تقديم حوافز ومزايا جبائية للمؤسسات القادرة على تشغيل عدد كبير من العمال، حيث تستفيد من تخفيضات على الضرائب و الرسوم المفروضة عليها

في الجزائر ومن أجل دعم سياسة التشغيل وفي إطار القضاء على البطالة، قامت الحكومة بتوفير حزمة من المزايا الجبائية من أجل تحفيز المؤسسات على تكوين مناصب شغل جديدة نذكر منها: [12]

- تستفيد المؤسسات التي توظف عمالا جدد لمدة تساوي أو تفوق 12 شهرا كاملة في كل مرة تقوم فيها بتوظيف عاملا جديدا من تخفيض في المساهمة في اشتراكات الضمان الاجتماعي، ويكون هذا التخفيض بنسبة 52% بالنسبة للتوظيف في الشمال و54 % بالنسبة للتوظيف في مناطق الجنوب الجزائري و مناطق الهضاب العليا؛

- تمديد فترة الاعفاء الجبائي بالنسبة للشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات بالنسبة للشركات التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل عند بداية نشاطها؛

تقديم إعانات شهرية للتشغيل ولمدة ثلاث سنوات عن كل موظف تم تنصيبه لفترة غير محدودة.

7.1.التحفيزات الجبائية المرفقة للمؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تستفيد المؤسسات التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة حسب نص المواد 09 و 10 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، من صنفين من المزايا الجبائية، مزايا خاصة بالنظام العام وأخرى تخص النظام الاستثنائي.

أ- النظام العام

تتمثل المزايا المقدمة في النظام العام عند إنشاء المشروع حسب نص المادة 09 من الأمر 03/01 فيما يلي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار والإعفاء من رسم نقل الملكية بعوض الخاصة بكل المقتنيات العقارية التي تمت لفائدة الاستثمار المعني؛

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و المحلية والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري.

بعد تحرير محضر الدخول في الاستغلال من طرف مصالح الضرائب، يستفيد الاستثمار لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات من المزايا الأتية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

هذه المدة يمكن أن ترتفع إلى خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من 100 منصب شغل عند بداية الاستغلال[13].

ب-النظام الاستثنائي

تنص المادة 10 من الأمر03/01 على أنه تستفيد من مزايا خاصة: الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي يجب ترقيتها (المناطق المحرومة والتي يتطلب الاستثمار فيها مساهمة الدولة)، كما تستفيد من هذه المزايا الخاصة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ب1- المزايا الموجهة للمناطق التي يجب ترقيتها

تنص المادة 11 من الأمر السابق على أن هذه المناطق تستفيد من المزايا الأتية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق معدل مخفض 2 في الآلف على العقود التأسيسية وكذا الزيادة في رأس المال؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمقتنيات من السلع والخدمات التي تتصل مباشرة بالاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية؛
- تطبيق المعدل المخفض في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- إعفاء النشاط الفعلي لمدة عشر سنوات من الضريبة على أرباح الشركات وكذا من الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة عشر سنوات.

ب2- المزايا الموجهة للاستثمارات التي تملك أهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

تتحد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من طرف المجلس الوطني للاستثمار و تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- مرحلة الإنجاز: تقدر مدة الإعفاء بخمس سنوات وتتمثل فيما يلي:

• الإعفاء من الضرائب والرسوم وباقي الاقتطاعات الأخرى المطبقة على المقتنيات من الآلات والمعدات التي تدخل مباشرة في الإنجاز؛

• إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكية العقارية المخصصة للإنتاج وكذا رسوم الاشهار العقاري؛

• إعفاء الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج من الرسم العقاري.

- مرحلة الاستغلال: تقدر مدة الإعفاء بعشر سنوات ابتداء من تحرير محضر الاستغلال من طرف إدارة الضرائب وتتمثل فيما يلي:

• إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني؛

• يمكن كذلك للمجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريعات السارية المفعول.[14]

2. مقارنة بين المؤسسات التي استفادت من التحفيز الجبائي والتابعة للوكالة على مستوى ولايتي البويرة وبومرداس

سوف نقوم في هذا المحور بإجراء مقارنة بين ولايتي بومرداس والبويرة، من خلال تحليل جملة من الإحصائيات التي تتعلق أساسا بعدد المشاريع وعدد مناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الولايتين.

1.2.عدد المشاريع التي تم إشاؤها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يبين الجدول الآتي عدد المشاريع التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة في كل قطاع من النشاط على مستوى ولايتي البويرة وبومرداس في سنة 2014.

الجدول رقم (2): عدد المشاريع حسب قطاع النشاط على مستوى الولايتين

قطاع النشاط	ولاية بومرداس	%النسبة	ولاية البويرة	%النسبة
الفلاحة	3	0.60	2	0,54
ب- أشغال عمومية	73	14.66	40	10,78
الصحة	0	0	1	0,27
الصناعة	63	12.65	47	12,67
النقل	318	63.86	255	68,73
طاقة و مياه	0	0	3	0,81
السياحة	2	0.40	1	0,27
الخدمات	39	7.83	22	5,93
المجموع	498	100	371	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بومرداس والبويرة

يبين الجدول أعلاه عدد المشاريع التي تم إنشاؤها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولايتي البويرة وبومرداس خلال سنة 2014، حيث يظهر الجدول أن الشباك المركزي الوحيد لولاية بومرداس قام بإنشاء 498 مؤسسة في مختلف قطاعات النشاط، بينما أنشأ شباك البويرة 371 مؤسسة في نفس السنة، ويمثل الشكلين المواليين توزيع المشاريع التي تم إنشاؤها من طرف الوكالة في الولايتين على مختلف قطاعات النشاط.

الشكل رقم(2): مشاريع الوكالة في مختلف النشاطات في ولاية البويرة

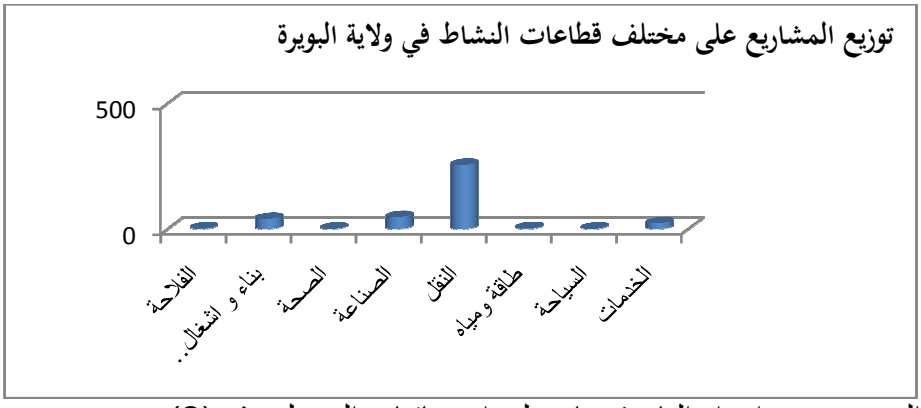

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الجدول رقم (2)

يبين المنحنى البياني أعلاه توزيع المشاريع التي أنشاتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية البويرة خلال سنة 2014، حيث احتل قطاع النقل مقدمة الترتيب بنسبة تفوق 68 % من مجمل المشاريع المقدمة، ثم يليه قطاع الصناعة والذي احتل المرتبة الثانية بنسبة 12،67 %، فقطاع الاشغال العمومية في المرتبة الثالثة بنسبة 10,78% من مجمل المشاريع التي قدمتها الوكالة، أما باقي القطاعات فقد سجلت نسب ضعيفة.

ويمثل الشكل البياني الآتي توزيع المشاريع التي أنشاتها الوكالة على مختلف قطاعات النشاط في ولاية بومرداس.

ويوضح الشكل الاتي مشاريع الوكالة في مختلف النشاطات في ولاية بومرداس

الشكل رقم(3):مشاريع الوكالة في مختلف النشاطات في ولاية بومرداس

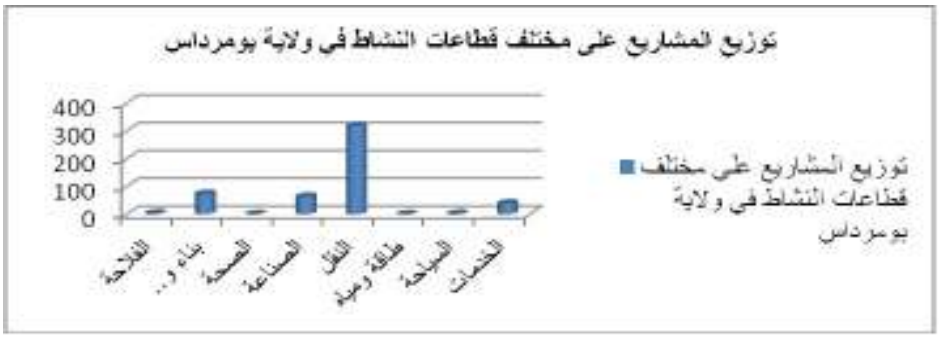

المصدر: من اعداد الباحث بناء على إحصائيات الجدول رقم 2

نلاحظ من الشكل أعلاه أن قطاع النقل احتل المرتبة الأولى، كأكثر نشاط يلجأ إليه المستثمرين لدى الوكالة بنسبة تفوق 63 %، ثم يليه قطاع الاشغال العمومية والذي سجل نسبة 14.66% من مجموع المشاريع التي تم انشاؤها في ولاية بومرداس في اطار هذه الوكالة، ويليهما قطاعي الصناعة و الخدمات بنسبة 12.65 و 7.83 % على التوالي.

اذا تمعنا في الإحصائيات المعروضة أعلاه نصل إلى ان توزيع المشاريع التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى الولايتين كان متجانسا الى حد بعيد، وهذا يثبت بأن أغلب المستثمرين لدى الوكالة يفضلون الاستثمار في قطاع النقل لأنه قطاع سهل وغير مكلف بالإضافة إلى أنه لا ينطوي على مخاطر كبيرة، كما نجد كذلك ان المستثمرين في مجال البناء والاشغال العمومية يلجؤون كذلك الى الاستثمار في هذه الوكالة طمعا في الحصول على مزايا جبائية واعفاءات على الضرائب والرسوم، خاصة بالنسبة للشركات التي تقوم باستيراد معدات من الخارج، كما ان قطاع البناء والاشغال العمومية يحتاج الى استثمارات كبيرة لا توفرها باقي الوكالات وهيئات الدعم.

الجدول رقم (3): عدد مناصب الشغل المحتمل انشاؤها في الولايتين

الولاية	ولاية بومرداس		ولاية البويرة	
قطاع النشاط	عدد مناصب الشغل المحتملة	متوسط المناصب المحتملة في كل مشروع	عدد مناصب الشغل المحتملة	متوسط المناصب المحتملة في كل مشروع
الفلاحة	83	27,67	3	1,50
ب- أشغال عمومية	1404	19,23	399	9,98
الصناعة	1815	28,81	1210	25,74
الصحة	0	0,00	18	18,00
النقل	1072	3,37	501	1,96
طاقة ومياه	0	0,00	69	23,00
السياحة	103	51,50	25	25,00
الخدمات	411	10,54	121	5,50

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بومرداس والبويرة

يبين الجدول اعلاه عدد مناصب الشغل التي من المحتمل ان ينشئها كل مشروع في كل قطاع من النشاط في الولايتين لسنة 2014، حيث نلاحظ

تفوق المؤسسات التي تنشط في ولاية بومرداس عن مثيلاتها في البويرة، ومن اجل تحليل احصائيات الجدول اعلاه نقوم بتمثيلها بيانيا في الشكلين الآتيين.

الشكل رقم(3): مساهمة نشاطات الوكالة في التشغيل على مستوى بومرداس

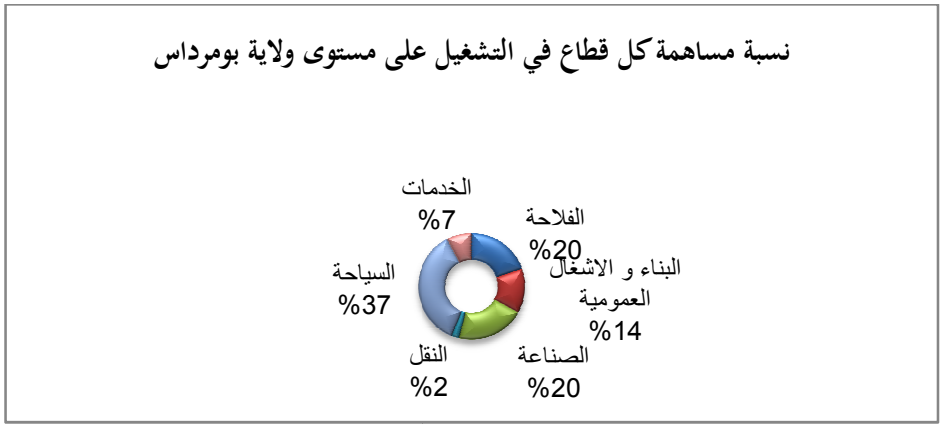

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الجدول رقم 3

يظهر من التمثيل البياني بأن قطاع السياحة هو القطاع الذي يساهم بشكل اكبر في التشغيل على مستوى ولاية بومرداس، حيث يساهم بنسبة 37 %، ثم يليه قطاع الصناعة والذي يساهم في التشغيل بنسبة 14 %، ويأتي بعده قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 20 %، أما قطاع الخدمات فيساهم بنسبة 7 % فقط في عدد مناصب الشغل المحتمل انشاؤها في كل مشروع على مستوى الولاية.ويمثل الشكل الموالي نسبة المساهمة لكل قطاع في التشغيل على مستوى ولاية بالبويرة.

الشكل رقم(4): مساهمة نشاطات الوكالة في التشغيل على مستوى البويرة

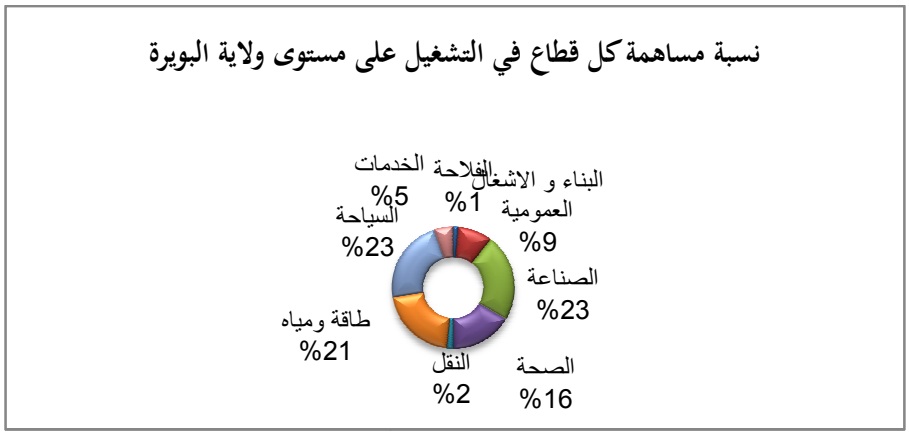

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الجدول رقم 3

لقد احتل كل من قطاع السياحة والصناعة المرتبة الأولى في عدد مناصب الشغل المحتمل إنشاؤها في سنة 2014 من طرف المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تنشط على مستوى ولاية البويرة، ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الصحة والذي يساهم بنسبة 16 %، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة مساهمة قدرها 9%، أما قطاع الخدمات فلا يساهم إلا بنسبة ضئيلة في حدود 5% من العدد الاجمالي لمناصب الشغل المحتمل إنشاؤها من طرف كل مشروع على مستوى ولاية البويرة.

إذا قمنا بإجراء مقارنة بين ولايتي بومرداس والبويرة فيما يخص مساهمة قطاعات النشاط في التشغيل على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نخلص إلى أن المؤسسات السياحية والصناعية وكذا مؤسسات البناء هي الأكثر احتمالا لتوفير مناصب شغل جديدة، أما القطاعات الأخرى مثل الفلاحة والخدمات فتساهم بنسب ضئيلة، وفيما يخص قطاع النقل فرغم أنه احتل المرتبة الأولى في عدد المشاريع التي أنشاتها الوكالة إلا أنه احتل المراتب المتأخرة في التشغيل لذلك فهو لا يعد استثمارا استراتيجيا بالنسبة للدولة.

الخاتمة

لقد عمدت السلطات من أجل دفع الاستثمار المنتج إلى اتخاذ جملة من التدابير والتي تتمثل في مساعدات مالية وتحفيزية، وهذا من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ سنوات ماضية بتوفير مجموعة من القوانين والتشريعات التي من شأنها بعث الآلة الانتاجية وتحسين مناخ الاستثمار، سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي، فبالنسبة للمستثمر المحلي فلقد استفاد من دعم مالي وتحفيزات جبائية خاصة للمستثمرين الذين ينشطون في المناطق التي تحتاج إلى تنمية خاصة من قبل الدولة، وفيما يخص المستثمر الأجنبي فلم يتم إقصاؤه واستفاد كذلك من المزايا الجبائية في ظل الشروط المنصوص عليها في القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي، كما نصت هذه القوانين على مبدأ حرية الاستثمار، حرية تحويل رؤوس الأموال وهي مبادئ تهدف كلها إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إلى جانب القوانين والتشريعات التي من شأنها ترقية وتطوير الاستثمار، تم إنشاء هيئات تسهر على متابعة الاستثمار، خاصة بصدور الأمر01 /03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والذي تم بموجبه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث أسند لها مهمة ترقية ومتابعة وتطوير الاستثمار من خلال منح امتيازات وتحفيزات مرتبطة بالاستثمار مع العمل من أجل تحديد العراقيل و الضغوطات التي تعيق إنجاز الاستثمارات في الوطن.

بعد ما قمنا في هذه الدراسة بإجراء مقارنة بين المؤسسات التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- تتفوق ولاية بومرداس على ولاية البويرة في عدد المشاريع التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كما تتفوق عليها في عدد مناصب الشغل المحتمل إنشاؤها.

- هناك تجانس كبير في توزيع المشاريع التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة على مختلف قطاعات النشاط بين ولايتي البويرة وبومرداس.

- أغلب المستفيدين من دعم الوكالة في الولايتين يستثمرون في قطاع النقل، لأنه استثمار سهل ولا ينطوي على مخاطر كبيرة.

- قطاع السياحة هو القطاع الذي يساهم بشكل أكبر في التشغيل على مستوى ولاية بومرداس حيث يساهم بنسبة 37 %، ثم يليه قطاع الصناعة والذي يساهم في التشغيل بنسبة 14 %، ويأتي بعده قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 20.

- يحتل كل من قطاع السياحة والصناعة المرتبة الأولى بنسبة 23 % من مجمل المشاريع المحتمل إنشاؤها من قبل المؤسسات التابعة للوكالة على مستوى ولاية البويرة.

- لا يعتبر قطاع النقل استثمارا استراتيجيا بالنسبة للدولة لأنه لا يساهم في التشغيل الا بنسبة ضئيلة جدا في حدود 2 % فقط.

توصيات البحث

- الأخذ بعين الاعتبار نوعية النشاط عند تقديم أي دعم أو تحفيز كما يجب دعم النشاطات التي من شأنها خلق قيمة مضافة و التي تحقق معدلات نمو إيجابية خارج قطاع المحروقات.
- توسيع التحفيز الجبائي في الميدان الفلاحي من أجل إحياء هذا القطاع لأنه الكفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية.
- عدم تبذير الأموال في المشاريع المصغرة و التي لا تساهم في خلق القيمة المضافة، وبالمقابل تدعيم المؤسسات المتوسطة القادرة على الاستمرار وامتصاص البطالة.
- تشديد الرقابة الجبائية على المؤسسات المستفيدة من التحفيزات الجبائية والتي ثبت تورطها في عمليات الغش في التصريح، و بالمقابل تشجيع المؤسسات التي تلتزم بالتصريح بامتيازات جبائية إضافية.
- خلق حاضنات أعمال ترافق المشاريع المدعمة من طرف وكالات دعم الاستثمار.
- تخصيص حصة من المشاريع المبرمجة من طرف الدولة و الجماعات المحلية لفائدة الشباب المقاول والمستفيد من الدعم.

الهوامش :

1) عطية عبد الحليم صقر، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، مصر، 1998، ص7
2) بوعلام بوشاشي، المنير في المحاسبة العامة، دار هومة، الجزائر، 1992، ص47
3) قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص31
4) قانون رقم 11/82 المؤرخ في 21أوت 1982، المتضمن الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد34 ، 1982
5) قانون رقم 13/86 المؤرخ في 19أوت 1986، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية وتسييرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، 1986.
6) علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات، أطروحة دكتوراه دولة في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2006، ص160 .
7) محمود يوسفي، مضمون الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمار الأجنبي و المحلي، ملتقى حول النظام القانوني للاستثمار في الجزائر، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 29 و30 أبريل 2002.
8) الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر.
9) المادة03 و04 من المرسوم التنفيذي 282/01 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 ، المتعلق بمهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
10) أبوبكر قيدوان وأخرون، دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار ودعم إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب، الملتقى العلمي الوطني الثاني حول دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، المناطق الجنوبية نمزذجا، المركز الجامعي تندوف، 11 أفريل 2016.

11) Ministere des finances, direction generale des impots, guide fiscale de l'investisseur, edition 2015, P17.

12) Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion del'investissement,Mesures prises par le gouvernement en faveur de l'investissement, de la croissance économique et de l'emploi, 2013, 23P

Idem, P4 13)

14) محمود يوسفي، مرجع سابق

قائمة المراجع:

- أبوبكر قيدوان وأخرون، دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار ودعم إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب، الملتقى العلمي الوطني الثاني حول دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، المناطق الجنوبية نمزذجا، المركز الجامعي تندوف، 11 أفريل 2016.
- الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر.
- المادة03 و04 من المرسوم التنفيذي 282/01 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 ، المتعلق بمهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
- بوعلام بوشاشي، المنير في المحاسبة العامة، دار هومة، الجزائر، 1992.
- علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات، أطروحة دكتوراه دولة في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2006.
- محمود يوسفي، مضمون الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمار الأجنبي و المحلي، ملتقى حول النظام القانوني للاستثمار في الجزائر، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 29 و30 أبريل 2002.
- عطية عبد الحليم صقر، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، مصر، 1998.
- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، الأردن، 2009.
- قانون رقم 13/86 المؤرخ في 19أوت 1986، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية وتسييرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، 1986.
- قانون رقم 11/82 المؤرخ في 21أوت 1982، المتضمن الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد34

11) Ministere des finances, direction generale des impots, guide fiscale de l'investisseur, edition 2015, P17.

12) Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion del'investissement,Mesures prises par le gouvernement en faveur de l'investissement, de la croissance économique et de l'emploi, 2013, 23P